الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد كرنيكل (النمسا)

المحتويات

بيان افتتاحي للرئيس

بيان وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.2
23 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

بيان افتتاحي للرئيس

١ الرئيس : قال إن الدورة الحالية للجنة تبدأ في وقت مختلف عن أي وقت مضى في تاريخ المنظمة وإن المستقبل محمّل بمهام صعبة وذات مسؤوليات . ولقد استمرت المشاكل الاجتماعية في التزايد على الرغم من الجهود الضخمة المبذولة في جميع أنحاء العالم ، وهناك حاليا ما يزيد عن بليون نسمة ، أي نحو خُمس سكان العالم ، يعيشون في ظروف يرثى لها من الفقر . ولقد أظهرت الأمم المتحدة ، في الماضي ، قدرتها على أن تؤدي دورا هاما في الميدان الاجتماعي على الرغم من محدودية عدد الموظفين وقيود الميزانية .

٢ - ومضى قائلا إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل مع ميثاق الأمم المتحدة أحد الانجازات العظيمة التي تحققت في القرن العشرين . وترد بالتفصيل في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الالتزامات التي تتقيد بها الحكومات بموجب الميثاق لدى سعيها الى تنفيذ استراتيجيات التنمية والتقدم الاجتماعي . ووفقا لفلسفة الأمم المتحدة ، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية . وينبغي أن يشكل احترام حقوق الفرد جوهر جميع الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية . ومع انتهاء الحرب الباردة ، ينبغي النظر فيما يجب أن تفعله المنظمة وكل دولة عضو لتنفيذ الميثاق .

٣ - وأضاف قائلا إن هناك اتصالا وثيقا قائما بين السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية . وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحيلولة دون وقوع مشاكل تنطوي على نزاعات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان . ويجب بذل المزيد من الجهود لحماية حقوق الأقليات كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية . وقد ناقش الأمين العام في تقريره المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277) العلاقة بين التنبيه المبكر والدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلم ، وبناء السلم ، ورسم طريقا جديدا للمنظمة موجها الانتباه الى ضرورة حماية الأقليات وأهمية اتباع نهج وقائية في ميدان حقوق الإنسان .

٤ - وأردف قائلا إن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد قد قدموا بالفعل كمية ضخمة من المعلومات بشأن حقوق الإنسان الى الأمم المتحدة . ويتمثل التحدي حاليا في أن تستخدم هذه المعلومات لاكتساب فهم أوضح للحالات المعقدة واقتراح الإجراءات المناسبة . وسيكون للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ أهمية في هذا الصدد .

(الرئيس)

٥ - وأكد أن من الضروري تعزيز حماية الأمم المتحدة للذين تتعرض حقوق الإنسان الخاصة بهم للخطر أو تُنتهك حُرُماتهم . وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأهمية العمل التعاوني بشأن هذه القضايا وحث أعضاء اللجنة على أن يُعملوا فكرهم فيها . واسترسل قائلا إن إحدى الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة هي تعزيز التنمية لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية والحق في التنمية . وقد أظهرت التجربة أن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق التنمية . وينبغي النظر في اتخاذ خطوات جديدة لتحسين إدماج حقوق الإنسان في التنمية .

٦ - وقال إن المشاكل المتصلة بتمتع الأقليات بحقوقها هي أساس كثير من المنازعات الجارية في العالم . وللمرة الأولى منذ إنشاء المنظمة ، ستنظر في إصدار إعلان بشأن حقوق الأقليات . وينبغي إمعان التفكير في سبل العمل على تنفيذه . وقد تحتاج لجنة حقوق الإنسان أو لجنتها الفرعية الى تشكيل فريق عامل لضمان حماية هذه الحقوق .

٧- واستطرد قائلا إن الجمعية العامة هي أو لجنة حقوق الإنسان تحث ، كل سنة ، الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين بهما ، على أن تقوم بذلك . ورغم ذلك هناك عشرات من الدول الأعضاء لم تصدق بعد على هذه الصكوك . ويمكن للجنة أن تنظر في إمكانية زيادة عدد التصديقات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . ولقد أولى الأمين العام بحق أهمية كبرى لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان . ويمكن للمجموعات الإقليمية أن تتشاور فيما بينها لتحدد ما إن كان يمكن اتخاذ تدابير ، بتوافق الآراء ، للعمل على تحقيق مزيد من التقدم في مختلف المناطق . وأعلن انه يعتزم توجيه الدعوة الى ممثلي المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان للإدلاء ببيانات أمام اللجنة لتعريفها بأعمال هذه المنظمات .

٨ - وأكد على ضرورة بذل المزيد من الجهد لتعزيز إعمال حقوق المرأة والطفل . وتشكل الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ مناسبة هامة لتعزيز حقوق المرأة والدعوة الى التقيُّد بالمعايير الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وعلى الرغم من أن عددا قياسيا من الدول قد صدَّق على اتفاقية حقوق الطفل في فترة زمنية قصيرة للغاية ، فإن الاحتياجات الأساسية لبقاء الملايين من الأطفال ليست مكفولة بعد .

(الرئيس)

٩ - ودعا الى أن تنظر اللجنة فيما ينبغي أن تقوم به لصياغة إجراءات وقائية في الميدانين الاجتماعي والإنساني وميدان حقوق الإنسان . ويمكن أن يُطلب الى الأمين العام أن يكلف فريقا من الخبراء المرموقين بإعداد تقرير عن الاستراتيجيات الوقائية . وهذا التقرير يمكن أن يساعد اللجنة في النظر في دورها ودور المنظمة في منع حدوث المشاكل الاجتماعية والإنسانية . وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في مسألة تغيير سياسات وبرامج الأمم المتحدة كي تصبح ملبية لاحتياجاتها على نحو أفضل ؛ وستؤدي المشاورات الى جدول أعمال متطور للتعاون المقبل ولأنشطة الأمم المتحدة في المستقبل في الميدانين الاجتماعي والإنساني . ويشكل المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ ومؤتمر القمة العالمي المقترح للتنمية الاجتماعية مناسبتين رئيسيتين تتطلبان عملا جادا في الأسابيع القادمة . ويمكن للجنة إذا ما تحلى عملها بالمرونة والإحساس بالمسؤولية السياسية ، أن تتخذ المقررات اللازمة في الدورة الحالية .

١٠ - وأضاف قائلا إنه علاوة على النظر في المسائل الاجتماعية والإنسانية ، ينبغي لأعضاء اللجنة أن يبدوا التزامهم الشخصي بتخفيف حدة المعاناة البشرية في جميع أرجاء العالم . واقترح من ثم أن يدبر كل وفد سبل مساهمته في صندوق للجنة الثالثة يُنشأ لهذا الغرض . وفي نهاية الدورة الحالية ستسهم اللجنة بنصف المبلغ المتجمع لتدعيم جهود الإغاثة الطارئة في الصومال التي يعاني الناس فيها حاجة ماسة الى الأغذية والإمدادات الطبية . واقترح أن يستخدم النصف الآخر في دعم برامج الأمم المتحدة للمعوقين . واختتم بيانه قائلا إنه إذا ما وافقت اللجنة على هذا الاقتراح فسوف تشكل لجنة لجمع الأموال لترويج هذه الفكرة والمساعدة على تنفيذها .

بيان ألقاه الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

١١ - السيد جي تشاوزو (وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) : قال إن التفاوت في مستويات المعيشة على صعيد العالم أصبح أشد بكثير مما كان عليه منذ عقد واحد فقط . وعلى الرغم من أن نحو ٧٧ في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان النامية ، فإنهم ينتجون ويستهلكون ما لا يزيد عن ١٧ في المائة من الناتج العالمي . ونتيجة لذلك أصبح الفقر سمة مميزة للبلدان النامية أساسا . وعلى الرغم من تحقق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في اندونيسيا والصين والهند ، فإن مستويات معيشة الفقراء قد تدهورت في افريقيا بأسرها تقريبا وفي جزء كبير من امريكا اللاتينية . وبالتالي لا يزال القضاء على الفقر يشكل شاغلا عالميا رئيسيا ينبغي التصدي له بصفة عاجلة عن طريق العمل المتضافر لضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامة .

(السيد جي تشاوزو)

١٢ - ومضى قائلا إن ثمة جانب آخر من جوانب التفاوت الصارخ في الاقتصاد العالمي هو أن المرأة لا تزال بعيدة عن مواقع يمكنها أن تتنافس فيها مع الرجل على قدم المساواة . إذ لا يزال تمثيل المرأة ناقصا بقدر جسيم في القوة العاملة وفي المجالات العلمية المتقدمة وفي المستويات الرفيعة في الأفرع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة . واسترسل قائلا إن المداولات التي تجري في اللجنة الثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤثر تأثيرا حفازا حقيقيا في مجال النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك إدماج المرأة في التنمية . وأعرب عن أمله في أن تؤدي المناقشات التي ستجرى في الدورة الحالية دورا هاما في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ في الصين .

١٣ - واستطرد قائلا إنه نظرا الى أن النجاح المبكر المحرز في تقليل معدلات الوفيات في البلدان النامية لم يقابله انخفاض في معدلات الخصوبة ، فإن القوة العاملة في هذه البلدان نمت نموا سريعا أثناء العقدين الماضيين . ومن المقدَّر أن نحو ٧٤٠ مليون شخص في العالم النامي يعانون من البطالة أو يقومون بأعمال منخفضة الانتاجية . وستحتاج اقتصادات البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نحو ٦ ملايين فرصة عمل جديدة في التسعينات . وأشد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلحاحا في افريقيا وآسيا ترتبط بتوفير فرص عمالة منتجة ، وهو ما يشكل أفضل الطرق البنَّاءة لتقليل حدة الفقر . وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا للنتائج الاجتماعية المترتبة على شيوخة السكان . وسيجري تناول جميع هذه القضايا في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤ ، ومن المأمول أن تسهم اللجنة في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر .

١٤ - ومضى قائلا إن البحث عن عمل يشكل واحدا من أقوى العوامل المؤدية الى النزوح عبر الحدود . وهذه الظاهرة ليست جديدة ، ولكن تدفق العمال ظل حتى حوالي عام ١٩٦٠ تقريبا يتجه من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . بيد أن التغيُّر الديموغرافي السريع والثوران السياسي والاقتصادي في أوروبا الشرقية قد غيَّرا الصورة كلية . والى أن تتمكن البلدان النامية والاقتصادات المارَّة بمرحلة الانتقال من توفير فرص عمل كافية ، سيستمر تيار النزوح الى الشمال المزدهر . ولذلك يجب أن يزداد الاستثمار في الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية ازديادا ملموسا لإيجاد فرص العمل اللازمة .

(السيد جي تشاوزو)

١٥ - واستطرد قائلا إن التغيرات السياسية الضخمة في الاتحاد السوفياتي السابق وفي أوروبا الشرقية أدّت الى نشوء مشاكل اجتماعية وبيئية حادة . وكان يمكن استيعاب هذه المشاكل دون صعوبة لو كانت في سياق تنمية اقتصادية سريعة ، لكن التحولات البعيدة المدى في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في تلك البلدان ضاعفت من هذه المشاكل . والسرعة التي يمكن أن تزدهر بها اقتصاداتها وأن توفر بها مجتمعاتها شبكات للأمان الاجتماعي تعتمد على التعاون الدولي الناجح .

١٦ - وأشار الى أن بعض النازحين تدفعهم الى الفرار كوارث طبيعية مثل حالة الجفاف المستمرة في افريقيا . بيد أن الاستثمار في البنية الأساسية وخدمات البحث والإرشاد يمكن أن يمنع تحول هذه الكوارث الطبيعية الى مآسي إنسانية واسعة النطاق . وهناك فئة كبرى أخرى ممن يعبرون الحدود تضم اللاجئين الفارين من وجه كوارث من صنع البشر ، هي الحروب الأهلية أو الصراعات الإثنية والدينية . ولقد كان من أفظع الظواهر المخيفة في السنوات الخمس الماضية مشكلة اللاجئين داخل بلدانهم ذاتها . ولا توجد حلول يسيرة لهذه النزاعات القائمة بين أناس عاشوا معا لمدة قرون في توافق ظاهر ، لكن أحد المقومات الأساسية لهذه الحلول هو المزيد من التسامح .

١٧ - وتطرّق الى الشواغل الرئيسية في مجال السياسة العامة فقال إن أولها هو ضرورة زيادة حجم المدخرات في الاقتصاد العالمي وزيادة النسبة المحولة منها الى الاستثمار في البلدان النامية زيادة كبيرة من أجل تخفيف حدة الكوارث الطبيعية وكذلك تهيئة فرص العمالة المنتجة . كما أن تخفيض الميزانيات العسكرية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل الإفراج عن قدر كبير من الموارد أمر ذو أهمية بالغة . أما فيما يتعلق بتحويلات المعونة ، فإن من المشجع أن عدة بلدان مانحة بلغت بل جاوزت الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية كما أن بعض البلدان في مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية وافقت على بلوغ هذا الهدف بحلول سنة ٢٠٠٠ . ومع ذلك فإن الأعمال المطلوبة في هذا المجال لا تزال كثيرة .

١٨ - واستطرد قائلا إن الشاغل الثاني هو الحاجة الى أن تكون الحكومات أكثر عرضة للمساءلة وأن تتحمل مسؤولية رئيسية في تعزيز التقدم الاجتماعي . ففي حين أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في هذا المجال ، فإن وجود حكومة مستنيرة يشكل أمرا أساسيا من أجل إقامة إطار ملائم لنشاط السوق وتعزيز الموارد البشرية وتوفير البنية الأساسية المادية وكفالة توزيع الدخل بما يكافئ الجهد الفردي دون تفاوت مفرط .

(السيد جي تشاوزو)

١٩ - ومضى قائلا إن الشاغل الرئيسي الثالث في مجال السياسة العامة هو البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجية الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277) . ويجب أن تتكامل الاعتبارات السياسية والأمنية مع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان . ومن ثم فإن تعزيز القدرة التحليلية للأمم المتحدة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي سوف يساعدها على الوفاء بمسؤوليتها البالغة الأهمية في رصد ما قد ينشأ من اتجاهات اقتصادية واجتماعية يمكن أن تشكل مصادر لإضعاف الاستقرار السياسي أو إشاعة التقلقل الاجتماعي أو الاضطراب الاقتصادي . وسوف تساعد هذه المهمة المتعلقة بالتنبيه المبكر على بلوغ الأهداف المتلاحمة المتمثلة في السلم والتنمية والعدل على الصعيد العالمي .

٢٠ - وتكلم عن مشكلة المخدرات فقال إن الحلول الأربعة الرئيسية التي تقترح كثيرا في هذا الصدد تشمل تقليل الطلب عن طريق التثقيف والتأهيل وقطع السبل أمام الاتجار بالمخدرات ومحاكمة المتورطين فيه والقضاء على محاصيل المخدرات وتدمير مصانع المخدرات وتنفيذ برامج للاستعاضة عن المحاصيل . وانصب التركيز الرئيسي حتى الآن على قطع السبل أمام الاتجار بالمخدرات ومعاقبة المجرمين ، ولكن ما دام الطلب قويا فمن غير المرجح أن يؤدي إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار والاستهلاك الى حل المشكلة . وكلما خُصص مزيد من الموارد لإنفاذ القانون على حساب الجهود الرامية الى تقليل الطلب ، ستتم على وجه التأكيد تلبية الطلب المتزايد بإمدادات كافية ، ما لم يوفر بديل اقتصادي ناجح عن طريق إيلاء أولوية عليا للاستعاضة عن المحاصيل والتنمية الزراعية .

٢١ - وأردف قائلا إن هناك خطرا رهيبا آخر يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الانتشار السريع لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) . ومنذ عشر سنوات ، كان التصور السائد هو أن هذا المرض يصيب في الأغلب ممارسي العلاقات الجنسية المثلية من الشباب ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن في نصف الكرة الشمالي . أما حاليا فإن الأغلبية العظمى من المصابين هم من سكان البلدان النامية ، وأصبحت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتكبدها تلك البلدان من جراء ذلك تكاليف هائلة . وما لم يخصص المجتمع الدولي مزيدا من الموارد ، فإنه لن يحرز سوى تقدم ضئيل في هذا المجال .

٢٢ - واستطرد قائلا إن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الثالثة كلها قضايا مترابطة في السياق الأكبر للاقتصاد العالمي والمجتمع العالمي . وبينما تركز اهتمام المجتمع الدولي على مسائل سياسية واقتصادية منتقاة ، بلغت المشاكل الاجتماعية العالمية نقطة الغليان . وفي الواقع أن استعراض

(السيد جي تشاوزو)

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أظهر وجود فجوة ضخمة بين أهداف المجتمع الدولي والناتج الفعلي . ومن أولويات هذه الاستراتيجية القضاء على الفقر والجوع وتنمية الموارد البشرية وتقليل الزيادة السكانية وتحقيق التنمية المستدامة . واستنادا الى هذه الخلفية ، يعد الاقتراح بعقد مؤتمر عالمي للتنمية الاجتماعية اقتراحا ملائما الى حد كبير ، إذ يمكن إنجاز الكثير في هذا الاجتماع . ومن المؤكد أن النظر في هذا البند في اللجنة سيؤدي الى عقد مؤتمر قمة مثمر .

٢٣ - وأضاف قائلا إنه في الجزء الرفيع المستوى الذي كرس مؤخرا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لموضوع "تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية : دور منظومة الأمم المتحدة" ، اعتبرت أهداف كفالة السلم والتنمية والعدل المقررة في ميثاق الأمم المتحدة أهدافا مترابطة لا تنفصم ، وكل منها جوهري بنفس القدر . ومن ثم ينبغي ضمان اتباع نهج متكامل للتنمية لإحياء حركة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم عن طريق تعزيز التعاون الدولي . وأعرب عن أمله في أن تسهم اللجنة الثالثة مساهمة هامة في تحقيق هذا الهدف .

انتخاب أعضاء المكتب

٢٤ - الرئيس : قال إنه فيما يتعلق بمنصبي نائبي رئيس اللجنة اقترحت مجموعة الدول الافريقية اسم السيد جالو (غامبيا) واقترحت مجموعة دول أوروبا الشرقية اسم السيد ديكاني (هنغاريا) .

٢٥ - وانتخب السيد جالو (غامبيا) والسيد ديكاني (هنغاريا) نائبين للرئيس بالتزكية .

٢٦ - الرئيس : قال إن مجموعة الدول الآسيوية اقترحت اسم السيد سريفيهوك (تايلند) لمنصب المقرر .

٢٧ - وانتخب السيد سريفيهوك (تايلند) مقررا للجنة بالتزكية .

تنظيم الأعمال (A/47/250 ، A/47/251 و Add.1 ؛ A/C.3/47/1 ، A/C.3/47/L.1 و Add.1)

٢٨ - الرئيس : وجه الانتباه الى تقرير مكتب الجمعية العامة (A/47/250) والتوصيات المتعلقة بتنظيم الدورة الواردة في الفرع الثاني ، التي وافقت عليها الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة . وتشمل

(الرئيس)

التوصيات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للجنة بدء الجلسات في مواعيدها المقررة (الفقرة ٨) والتجاوز عن شرط حضور ربع الأعضاء للإعلان عن افتتاح الجلسة (الفقرة ٩) . وفيما يتعلق بتعليل التصويت ، أكدت الجمعية العامة من جديد الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من مقررها ٤٠١/٣٤ (A/47/250 ، الفقرة ١٣) . وعلاوة على ذلك ، قررت الجمعية العامة مرة أخرى عدم استنساخ البيانات المدلى بها في أي من اللجان الرئيسية بكامل نصها (الفقرة ١٦) . وأكدت الجمعية من جديد أيضا الفقرة ١٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ (A/47/250 ، الفقرة ١٧) التي تقضي بالاستغناء عن ممارسة الإدلاء ببيانات ختامية عدا تلك التي يدلي بها رؤساء الهيئات .

٢٩ - ووجه الانتباه الى الفقرتين ٢٠ و ٢١ من الوثيقة A/47/250 ، المتعلقتين بالمسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية . وذكّر اللجنة أيضا بأن الجمعية العامة (A/47/250 ، الفقرة ٧) قررت أن تُعلّق الدورة السابعة والأربعون في موعد لا يتجاوز يوم الجمعة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وأن تختتم يوم الاثنين ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

٣٠ - وأعلن أن الجلسة ستعلق لتمكين اللجنة من الاجتماع بصفة غير رسمية لتنظر في برنامج العمل المقترح (A/C.3/47/L.1 ، المرفق الأول) .

علّقت الجلسة في الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٥٠

٣١ - الرئيس : قال إنه ينبغي قدر الإمكان احترام الجدول الزمني المقترح في المرفق الأول للوثيقة A/C.3/47/L.1 ، للاستفادة على أفضل وجه من الخدمات ، ووجه الانتباه الى تدابير ترشيد أعمال اللجنة الثالثة الواردة في المرفق الثاني لتلك الوثيقة . ووجه الانتباه أيضا الى الوثيقة A/C.3/47/L.1/Add.1 المتعلقة بحالة إعداد الوثائق . وقال إنه سيُبقي اللجنة على علم بأي تطورات تجد في هذا الصدد .

٣٢ - السيد ديكاني (هنغاريا) : سأل الرئيس إن كان التقرير الثاني للمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة ، المنصوص عليه في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/د إ - ١/١ ، سيقدم الى اللجنة في الدورة الحالية .

٣٣ - الرئيس : رد بأن مركز حقوق الإنسان قد أبلغه أن المقرر الخاص يعتزم الذهاب الى إقليم يوغوسلافيا السابقة في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، وسوف يقدم تقريرا مستكملا في موعد يتيح للجنة أن تنظر فيه في الدورة الحالية .

٣٤ - وقال إنه سيعتبر أن اللجنة موافقة على برنامج عمل الدورة الوارد في الوثيقة A/C.3/47/L.1 ، بصيغته المنقحة أثناء الجلسة غير الرسمية .

٣٥ - وقد تقرر ذلك .

٣٦ - الرئيس : قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب أيضا في أن توجه دعوات الى مختلف المقررين/الممثلين ليقدموا تقاريرهم الى اللجنة الثالثة في الدورة الحالية .

٣٧ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥